♦تحليل التجارة الخارجة للعراق مع الدول الاعضاء وغير الاعضاء (للدول الجوار) في WTO

Analysis of Iraq's foreign trade with WTO member and non-member countries

الباحث / سرمد محمد مهدي حسن
الجامعة العراقية –كلية الادارة والاقتصاد

أ.د خليل محمد شهاب الجبوري
الجامعة العراقية –كلية الادارة والاقتصاد

تاريخ القبول: 2022/14/8
تاريخ النشر: 2023/3/31

المستخلص:

يُعد قيام منظمة التجارة العالمية (WTO) من أبرز الاحداث على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية خلال عقد التسعينات من القرن الماضي، وذلك بسب أتجاه الدول المختلفة نحو تحرير التجارة والمبادلات التجارية الدولية وتنفيذ الاتفاقيات التجارية.

تستحوذ التجارة الخارجية العراقية أهمية كبيرة في الاقتصاد العراقي وتشكل نسبة مهمة جداً من الناتج المحلي الاجمالي (GDP) له، لذلك يظهر بشكل واضح مدى تأثير الانفتاح الاقتصادي على السوق الخارجية .

هدف هذا البحث تأثر انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية على مؤشرات التجارة الخارجية، اذ اعتمدت هذا البحث على بيانات السلسلة الزمنية للمدة (2003 – 2020)، وتم التركيز على متغيرات الاستيرادات، الصادرات بالإضافة الى الناتج المحلي الإجمالي دول الجوار الاعضاء في منظمة التجارة العالمية والمتمثلة بـ (تركيا، السعودية، الاردن، الكويت) ودول غير الاعضاء في المنظمة والمتمثلة بـ(ايران ، سوريا)، تم استخدام تحليل الوصفي بين متغيرات الدراسة لغرض بيان اثر العلاقات التجارية بين العراق والدول الأعضاء وغير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، ومن ابرز النتائج التي تم التوصل اليها من خلال دراسة الاستيرادات من دول الجوار الاعضاء في منظمة التجارة العالمية، تبين ان هنالك تأثير للاستيرادات من تركيا والمملكة العربية السعودية على الناتج المحلي الإجمالي بسبب جودة المنتجات التركية والسعودية مقارنة بالمنتجات العراقية واسعارها مناسبة للمستهلك العراقي، وتم اقتراح ابرز التوصيات للعمل على تعظيم النمو في الصادرات غير النفطية من أجل تنويع في مصادر ايرادات الدولة العراقية من اجل مواجهة اي انخفاض لأسعار النفط مستقبلاً.

Abstract:

The establishment of the World Trade Organization (WTO) is considered one of the most prominent events in the field of international economic relations during the nineties of the last century, due to the tendency of different countries towards liberalization of trade and international trade exchanges and the implementation of trade agreements. Iraqi foreign trade occupies a great importance in the Iraqi economy and constitutes a very important percentage of its gross domestic product (GDP), so it clearly shows the extent of the impact of economic openness on the foreign market. The aim of this research was the impact of Iraq's accession to the World Trade Organization on the indicators of foreign trade, as this research relied on time series data for the period (2003 - 2020), and the focus was on the variables of imports, exports in addition to the gross domestic product of the neighboring member countries of the WTO represented by: (Turkey, Saudi Arabia, Jordan, Kuwait) and the non-member countries of the organization represented by (Iran, Syria) a descriptive analysis was used among the study variables for the purpose of showing the impact of trade relations between Iraq and the member and non-member

♦ البحث مستل من رسالة ماجستير

countries of the World Trade Organization, and a number of recommendations related to the results of the research were suggested.

المقدمة

يُعاني العراق كغيره من الدول النامية من مشكلة ضعف القدرات في المنافسة الاقتصادية وفق مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والادارية والفنية.. الخ، وقد تمثل ذلك الضعف في مختلف القطاعات الاقتصاد الاساسية (كقطاع التجارة، قطاع الصناعة، قطاع الزراعة والخدمات) عد قيام منظمة التجارة العالمية (WTO) من أبرز الاحداث على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية خلال عقد التسعينات من القرن الماضي، وذلك بسب أتجاه الدول المختلفة نحو تحرير التجارة والمبادلات التجارية الدولية وتنفيذ الاتفاقيات التجارية. تستحوذ التجارة الخارجية أهمية كبيرة في الاقتصاد العراقي وتشكل نسبة مهمة جداً من الناتج المحلي الاجمالي (GDP) له، لذلك يظهر بشكل واضح مدى تأثير الانفتاح الاقتصادي على السوق الخارجية، اذ ان مؤشري كل من نسبة الاستيراد من الناتج المحلي الاجمالي والتبعية الخارجية للاقتصاد العراقي• يعكسان درجة الارتباط العالي بتلك السوق، الامر الذي يكشف مدى ارتباط الاقتصاد العراقي باقتصادات الدول المتقدمة بواسطة التجارة العالمية، لاستحواذ التجارة مع تلك الدول على معظم النشاط التجاري للعراق تصديراً واستيراداً، ولقد تعددت الدراسات في الدول النامية ومنها العراق حول منظمة التجارة العالمية حالياً ومستقبلاً، فاختلفت الآراء وتعددت الاجتهادات، وحاولت بعض الدراسات تحديد الارباح والخسائر بالنسبة للعراق التي سوف تستفيد من الانضمام او ستضرر منه على المديين القريب والبعيد، واكتسبت العلاقات التجارية مع الدول المجاورة سواء كانت مُنضمة لمنظمة التجارة العالمية او غير المُنضمة أهمية في التحليل التجاري وخاصة في السنوات الأخيرة، وكانت ذات أهمية نسبية في توزيعات الموقع الجغرافي للتجارة الخارجية للعراق مقارنة بدول العالم، حيث سجل قطاع التجارة الخارجية، وخاصة الواردات، قيما عالية(خاصة المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية، غير الغذائية) بحيث أصبحت معتمدة اقتصاديًا على تلك الدول، مما سيؤثر سلباً على برامج التنمية الاقتصادية في العراق، بينما استمرت الصادرات في تقلبها وتراجع في قيمها، مما انعكس سلبا على وضع الاقتصاد العراقي على الرغم من القدرات التي تؤهله ليصبح قوة اقتصادية في المنطقة، مما جعله يعتمد على قطاع واحد وهو النفط لتمويل احتياجاته المالية.

المبحث الاول: مفهوم واهداف ومبادئ منظمة التجارة العالمية

اولاً: مشكلة البحث:

يمكننا وضع اشكالية البحث كالاتي:

مدى امكانية انتفاع العراق من انضمامه الى المنظمة من عدمه في ظل واقعه التجاري مع دول الجوار الاعضاء وغير الاعضاء في المنظمة؟

ثانياً: فرضية البحث:

ان انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية سيكون بصالح تعزيز حجم التبادل التجاري باعتبار ان اغلب تجارة العراق الخارجية مع الدول الاعضاء .

ثالثاً أهداف البحث:

تحليل العلاقات التجارية بين العراق والدول الاعضاء او غير الاعضاء في منظمة التجارة العالمية (WTO) للدول الجوار .

رابعاً: اهمية البحث:

تأتي اهمية هذا البحث من اهمية العلاقات التجارية وخاصة الصادرات والاستيرادات مع الدول الاعضاء وغير الاعضاء في منظمة التجارة العالمية للدول المجاورة للعراق.

خامساً: منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي في تحليل انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية وبيان الأثر المتوقع للعلاقات التجارية للعراق مع دول الاعضاء وغير الاعضاء في منظمة التجارة العالمية (WTO) متمثلة في متغيراته (الصادرات والواردات غير النفطية والايراد الجمركي والناتج المحلي الإجمالي)

سادساً: هيكلية البحث :

• التبعية الاقتصادية : هو ارتباط الاقتصاد المحلي لدولة ما باقتصاد الرأسمالي (الدول المتقدمة) نتيجة عدم قدرة البلد المستورد سد حاجة المحلية(المرزوقي ، 2006: 6).

من اجل الوصول لهدف البحث، فقد تم تقسيمة لثلاث مباحث ، جاء الاول خصص للحديث عن مفهوم واهداف ومبادئ منظمة التجارة العالمية ، في حين تناول المبحث الثاني تحليل وصفي للعلاقات التجارية العراقية مع الدول الاعضاء (تركيا ،وسعودية ،الاردن ،الكويت) اما المبحث الثالث خصص تحليل العلاقات التجارية مع الدول غير الاعضاء (ايران وسوريا).

المطلب الأول/ مفهوم منظمة التجارة العالمية[1]

اولا /تُعرّف منظمة التجارة العالمية (WTO) في أنّها: منظمةٌ ذات صفةٍ قانونيةٍ مستقلةٍ تمّ التوقيع على إنشائها من (124) دولة لتحل محل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية (GATT) وهي تتضمن الاتفاقيات كافة التي أسفرت عنها مفاوضات جولة الاوروغواي♦ ، وهي مؤسسة تتمتع بالاستقلال الإداري والمالي، ومهمتها الأساسية ضمان حركة التجارة الدولية، وتوفير قدرٍ كبيرٍ من الحرية، وفق أحكام وقوانين تضمن سير عمل المنظمة (حامد ،2017: 3).

ثانيا/ أهداف منظمة التجارة العالمية:

من أهم الأهداف الأساسية التي تسعى اليها المنظمة: (الزبون، 2017: 213):

1. **إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية:** تسعى هذه المنظمة إلى جمع الدول الأعضاء في منتدى والغاية من ذلك؛ هي التشاور والتباحث في الأمور التجارية كافة، والتفاوض ضمن جولات متعددة الأطراف، إذ تعمل على تحقيق هدفين في آنٍ واحدٍ تستطيع منه تأمين اجتماعات اللجان الفرعية والرئيسة في المنظمة، فضلاً عن تهيئة منتدى تجاري بين ممثلي الدول الأعضاء؛ لمواكبة أيّ تطوراتٍ تحدث وتبادل المناقشات والآراء.
2. **السعي لتحقيق التنمية:** تبذل المنظمة جهودًا حثيثةً لرفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء وبالأخص الدول النامية والتي تشكل نسبتها (75%) من مجمل الأعضاء والمساهمة في تحقيق التنمية، بإعطائها مدة سماح أكبر من تلك الممنوحة للدول الصناعية المتقدمة، ومنحها مساعداتٍ في المجالين التقني والتكنولوجي، فضلاً عن أنَّ الدول المتقدمة لا تتعامل بحزمٍ مع الدول النامية، ومع الدول التي تمرّ بمرحلة انتقالية إلى اقتصاد السوق.
3. **تنفيذ اتفاقية أوروغواي:** تعمل المنظمة (WTO) لتنفيذ هذه الاتفاقية؛ لتحقيق هذه الأهداف في موقع التنفيذ، يقتضي الأمر أطارا مؤسساتيًا سليمًا وفاعلاً من الناحية القانونية. (السعيدي، 2009: 160).
4. **حلّ النزاعات بين الدول الأعضاء:** تعمل منظمة التجارة العالمية لتنفيذ هذه الاتفاقية؛ لتحقيق هذه الأهداف في موقع التنفيذ، يقتضي الأمر أطارا مؤسساتيًا سليمًا وفاعلاً من الناحية القانونية. (السعيدي، 2009: 160).لابدّ من إيجاد آليةٍ فاعلةٍ وذات قوةٍ رادعةٍ في وضع قراراتها موضع التنفيذ لفضّ النزاعات بين الدول الأعضاء باستعمال القانون بعد قصور جهاز حلّ النزاعات أو فضّها في حقبة الجات، ممّا أدّى إلى عدم تأثير الدول الكبرى الصناعية التي كانت سابقا تتحكم بمصائر الدول النامية ضمن اتفاقية الجات، لذا فوجود هذا الجهاز يُعدّ عاملاً ضروريًا ومهمًا في تنمية الاقتصاد العالمي بالتقليل من المنازعات بين الدول الأعضاء.
5. **تقديم المساعدات للدول النامية:** تسعى المنظمة إلى تقديم المساعدات للدول النامية ومراعاة أعضائها بالمساعدات التكنولوجية، فضلاً عن تسهيل الإجراءات المرتبطة بالتجارة، والسماحات في بعض النصوص داخل المنظمة. (الزبون ،2017: 214)

المطلب الثاني مبادئ منظمة التجارة العالمية

أولاً / مبادئ منظمة التجارة العالمية:

من المبادئ التي قامت عليها المنظمة:

[1] بحث مستل من رساله ماجستير

♦ جولة الاوروغواي (1986-1994) وفيها شارك (107) دولة وختمت بتوقيع (117) دولة وتم على ضوئها انشاء منظمة التجارة العالمية . (الحاج، 2018: 161-162)

1) مبدأ شـــروط معاملة التجارة العادلة بين الدول الأعضاء، أي بمعنى أنَّ منتجات وسلع أيّ دولة عضو في المنظمة يجب أنْ تلقى المعاملة نفس التي تلقاها منتجات وسلع باقي الدول الاعضاء، وعلى الرغم من شمولية هذا المبدأ وعمومه فهناك بالمقابل ترد مجموعة اســـتثناءات نصت عليها اتفاقية مراكش♦ تلخصت بالآتي: (مركز الإنتاج الإعلامي الرياض، 2007: 28)

أ-التكتلات الاقتصادية: وفقًا لهذا الاستثناء، لا ينطبق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية في حالة التكتلات الاقتصادية أو التجارية بأي صفة كانت ســـواء كانت اتحادات جمركية *أو مناطق التجارة الحرة (2♦)، أي: بمعنى أنَّ الدول الاعضاء في أيّ تكتل يسمح لها أنْ تتبادل فيما بينها ما تشاء من مزايا تجارية من دون أنْ تستفيد أي دولة خارج هذا التكتل من هذه المزايا. (الحديدي، 2012 :114).

ب-السماحات الممنوحة للدول النامية: وهذا الاستثناء كان ممنوحًا للدول النامية والدول الأقل نموًا، ممّا يدلّ على مرونة العمل في ظل المنظمة، أي: تعاملها لا يكون مع كل الأعضاء بالقدر نفسه من الالتزام والانضباط، لأنّها دولٌ كانت تعاني من اقتصادٍ متردٍ ويمرّ بمرحلةٍ انتقاليةٍ لذا كان للاستثناءات والسماحات العامل الإيجابي الذي أسهم في استقطاب أكبر عددٍ من الدول النامية.

ج-الإعفاء من الالتزامات: منح المؤتمر الوزاري استثناءً في إعفاء إحدى الدول الأعضاء من الالتزام المفروض عليها، إلا أنَّه يشترط في تلك الإعفاءات أنْ تكون، بسبب ظرفٍ تمرّ به الدولة والذي تطلب الإعفاء والمدة المقررة التي سيكون فيها الإعفاء، مع وجوب المراجعة السنوية لهذا الاعفاء والنظر في مدى تحسن الظروف التي دعت إلى هذا الاستثناء.

2) **مبدأ اللجوء إلى التفاوض:** لغرض فضّ النزعات التجارية يلجؤون إلى هذا المبدأ بدلاً من اللجوء إلى الإجراءات التحكيمية الدولية، والتي بدورها تؤثر على حجم التجارة الدولية سلبًا.

3) **مبدأ إلغاء القيود كافةً على التجارة:** استنادًا إلى هذا المبدأ يتمّ إلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية جميعًا مثل: الحصص الكمية، إلا أنّه يُستثنى من ذلك تجارة السلع الزراعية وتجارة الدول التي تمرّ بعجزٍ أساسٍ دائمٍ في ميزان المدفوعات التابع لها، فيحقّ لها هذا المبدأ فرض قيودٍ على تجارتها (محمدي،2003 : 25).

4) **مبدأ الشفافية:** ويعتمد في الأساس على التعريفة الجمركية وليس على القيود الكمية أو ما يعرف بنظام الحصص، التي تخلو من الشفافية، أي: أنّ تكون التعريفة –بالمعنى الدقيق-محددةً إذا اقتضت الضرورة تقييم التجارة الدولية، لذا ينبغي على الدول المتمتعة بحماية الصناعة الوطنية أو علاج العجز في ميزان المدفوعات أنْ تلجا إلى سياسة الأسعار، والتعريفة الجمركية مع ضرورة الابتعاد عن القيود الكمية مثل: حصص الاستيراد.

5) **مبدأ المعاملة التجارية التفضيلية:** وهذا المبدأ وُضع لدعم خطط الدول النامية في التنمية الاقتصادية (شلبي، 2014: 30).

6) **مبدأ تجنب سياسة الإغراق:** وعلى وفق هذا المبدأ لا يجوز أن تبيع أيّ دولةٍ السلعة التي تنتجها محليًا في الأسواق الدولية بسعرٍ أقلّ من أسعار السلع البديلة أو المشابهة لها أو بسعرٍ أقلّ ممّا تباع به في الأسواق المحلية.

مبدأ التبادلية: ويُقصد به أنَّ كلّ تخفيضٍ في الحواجز الجمركية للدولة العضو يقابله تخفيضٌ يعادل القيمة من الجانب الأخر لتتعادل الفوائد التي تحصل عليها كلّ دولةٍ، وهذا يتم على وفق مفاوضاتٍ ثنائيةٍ أو متعددة الأطراف، وأيّ تعديلٍ على ذلك لابدّ أنْ تسبقه مفاوضات أيضًا. (عبد الحميد ،2010: 210)

المبحث الثاني تحليل العلاقات التجارية مع دول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية

♦ اتفاقية مراكش : تتألف اتفاقية مراكش لأنشاء منظمة التجارة العالمية من (16) مادة تحدد نطاق مهام هيكلية ' المنظمات الاخرى ، ميزانية والاشتراكات ، عدم تطبيق الاتفاقات التجارية متعددة الاطراف القبول وبدء التنفيذ او الانسحاب وكذلك احكام متنوعة (دمشقية ، د.ت: 25)

* الاتحاد الجمركية: هو تعاون بين دولتين وربما أكثر على اذابة الحواجز الجمركية والتي تعسر تصدير السلع واستيرادها فضلا عن تحرير التجارة والمبادلات بين الدول المنظمة إلى ذلك الاتحاد سواء كان انضمامًا كليًا أو جزئيًا؛ لتكوين منطقة جمركية لمواجهة العالم الخارجي، المصدر التحاد الجمركي موسوعة المعرفة :(http://www.marefa.org 2/12/2021)

♦ [2] منظمة التجارة الحرة: وهي نوع من التكتل التجاري بين دولتين او أكثر، أي: بين مجموعة محددة من الدول التي أعلنت موافقتها على إلغاء التعريفات الجمركية والحصص والتفصيلات على المرحلة الثانية من التكامل الاقتصادي. المصدر: الخطيب منظمة التجارة الحرة :(2/12/2021) /http://www.marefa.org

المطلب الاول الاستيرادات مع الدول الاعضاء

1) استيرادات العراق مع دول الاعضاء في (WTO)

سوف يتم تحليل الاستيرادات السلع غير نفطية من دول منضمة في منظمة التجارة العالمية (السعودية والكويت وتركيا والأردن) من خلال الجدول (1) الاتي:

جدول (1) قيم الاستيرادات العراقية مع الدول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية (مليون دينار)

السنة	السعودية		الأردن		الكويت		تركيا		مجموع القيم	معدل النمو
	قيمة الاستيرادات	أهمية النسبية%	قيمة الاستيرادات	أهمية النسبية%	قيمة الاستيرادات	أهمية النسبية%	قيمة الاستيرادات	أهمية النسبية%		
2003	0.8	3.3	10.3	42.4	0.3	1.2	12.9	53.1	24.3	-
2004	30.4	1.1	43.6	1.6	33.7	1.2	2645.9	96.1	2753.6	112.31
2005	147.4	0.0	42216.1	0.4	639.4	0.0	11585105	99.6	11628108	4221.87
2006	131961	8.7	266001.2	17.5	586064.6	38.6	535958	35.3	1519985	-0.86
2007	9945.6	10.7	80010.6	86.1	68.5	0.1	2869.8	3.1	92894.5	-0.93
2008	161103.5	40.7	151401.3	38.3	72922.2	18.4	10051.1	2.5	395478.1	3.25
2009	265346	32.4	173184.1	21.2	303801.7	37.1	75538.7	9.2	817870.5	106.8
2010	352942.9	24.7	229004.8	16.0	768927.6	53.8	78192.6	5.5	1429068	74.7
2011	777874.2	39.4	572892.7	29.0	482509	24.4	140718.3	7.1	1973994	38.1
2012	314278.7	29.1	336287.2	31.1	267877.8	24.8	163342.2	15.1	1081786	-45.2
2013	391265.2	39.8	40333.4	4.1	359635.7	36.6	190894	19.4	982128.3	-9.2
2014	35300.6	3.6	529025.5	54.5	269308.3	27.8	136255.9	14.0	969890.3	-1.2
2015	413480.8	3.8	416856.9	3.8	206801.7	1.9	9941336	90.6	10978475	1031.9
2016	273941.31	1.5	7654138.7	42.5	137846.17	0.8	138349.2	55.2	18007262	-25.3
2017	339652.62	11.1	588168.96	19.3	179517.83	5.9	1947605.3	63.8	3054945	-62.8
2018	590346.26	17.8	338771.56	10.2	140032.01	4.2	2242176.9	67.7	3311327	8.4
2019	689990.72	39.4	565385.55	32.3	141349.45	8.1	353043.97	20.2	1749770	-47.2
2020	265626.67	21.6	391105.39	31.9	51522.74	4.2	519178.7	42.3	1227434	-29.9
المعدل	5013235	18.3	12374838	26.7	3968859	16.1	37866261	38.9	59223192	

المصدر: استخرجت القيم من قبل الباحث بالاعتماد على: وزارة التخطيط، جهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية للسنوات (2003-2020)، العراق.

- إحصاءات البنك المركزي العراق لسنة 2004، معدل النمو = السنة المقارنة-السنة الأساس/سنة الأساس ×100.

شكل (1) الاهمية النسبية للاستيرادات العراقية للدول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية

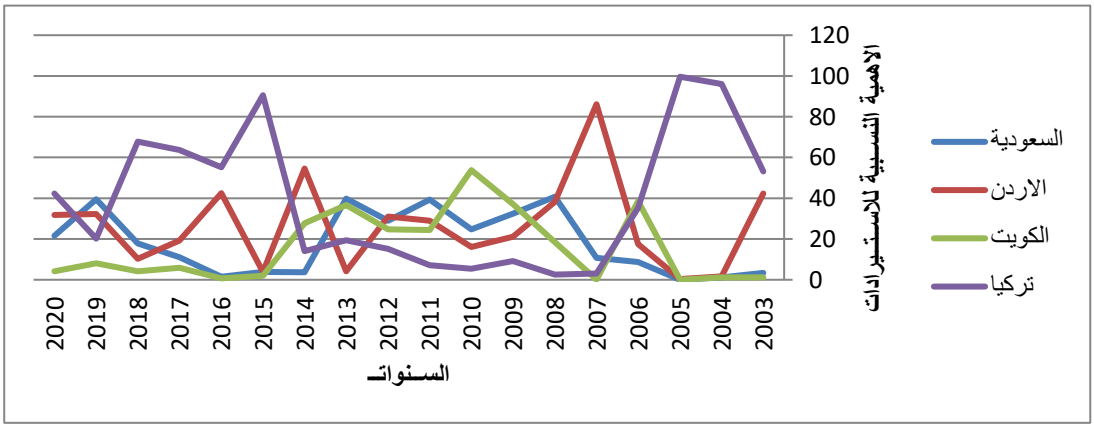

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على جدول (1)

يلاحظ من خلال جدول(1) تـزايد الاسـتيرادات من الدول الاعضاء، الأمـر الذي يـبين إن حجم الناتج المحلي غير قادر على الإيفاء باحتياجات المستهلك، كما يبين الجدول (1)ان قيم الاسـتيرادات للدول الاعضاء لعام (2003) بلغت (24.3) مليون دينار، وقد اسـتأثرت تـركيا بأعلى قيمة بلغت (12.9) مليون دينار وبأهمية نسـبية (53.1%) واسـتحوذت الأردن المرتبة الثانية بقيمة(10.3)مليون دينار وبأهمية نسـبية(42.4%) وتلتها السعودية والكويت (0.8) و(0.3) مليون دينار على التـوالي، ومـن ثـم اخـذ السوق العـراقي يـشهد تـقـدماً كبيراً وواضحا في اسـتقبال الاسـتيرادات من الدول المحيطة به من ضمنها الدول الاعضاء في منظمة التـجارة العالمية.

بـدأت الاسـتيرادات تـأخـذ طابعها التنافسي أذ سـجلت ارتفاع في قيمها بمقدار (2753.6) مليون دينار عام (2004) إلى (1628108) مليـون دينـار عام (2005)، إذ احتـلت الاسـتيرادات التـركيـة المرتبـة الاولى مقـارنة بالـدول الاعضاء بمقـدار(11585105) والمرتبـة الثانية كانت حصـة الأردن بقيمة (42216.1) مليون دينار والكويت المرتبة الثالثة بقيمة (693.4)مليون دينار، والسعودية كانت المرتبـة الأخـيرة حيث سجلت (147.4) مليون دينار؛ وذلك بسـبب سياسة الانفتاح الاقـتصادي ومحاولة إغراق الأسـواق المحلية بسـلع تفتقر لها الأسواق سـابقا ومن أهمها السلع الاسـتهلاكية والغذائية وغير الغذائية مثل(ملابس كمالية، أجهزه كهربائية، عطور، وغيرها)، وبعد ذلك سجلت الاسـتيرادات العراقـية انخـفاض في قـيمها إذ بلغت عام (2006) (1519985) مليـون دينـار وبـمعدل نمو سـالـب (86.9-) لنفس العام، واسـتـأثرت الكويت بمقـدار (586064.6) مليون دينار وبأهمية نسـبية(38.6%) ثم تـلتـها تـركيا إذ بلغت القـيمة (535958) مليون دينار وبنسـبة (35.3%) وبعدها الأردن والسـعودية (266001.2) و(131961)مليون دينار على التـوالي، وأسـتـمر الانخـفاض حتـى عام (2007) إذ بلغت قـيمة الاسـتـيرادات (92894.5) مليـون دينـار حيث سـجلت الأردن المرتبـة الأولى المصدرة إلى العراق إذ بلغت (80010.6) مليون دينار وبنسـبة (86.1%) وتـلتـها السـعودية بمقـدار (9945.6) مليون دينار وسـجلت قـيم الكويت المرتـبة الأخيرة بمقدار(68.5) مليون، ويعود أسـباب الانخفاض في الاسـتـيرادات ليس نتيجة تـحسـن النمو في الناتـج المحلي الإجمالي وإنما نتيجة انخـفاض أسـعار النفط والتـي تـعتـبر الممـول الأسـاسـي للاسـتـيرادات والتـي رافقـها انخـفاض في قـيم الاسـتـيرادات العراقـيـة حتـى على المسـتـوى العالمي، ومن ثم أخـذت الاسـتـيرادات من الدول الاعضاء في المنظمة (WTO) والمشـار إليها في جدول (1) لوحظ تـذبذب بين صـعود وهبوط بشـكل طفيف للأعوام (2008) و(2009) و(2010) إذ بلغت (395478.1) مليون دينار لعام (2008) واسـتأثرت السـعودية بمقـدار (16103.5) وبنسـبة (40.7%) نتيـجة عقـد اتـفاقيـات تـجارية بين البلدين، تـلتـها الأردن بقـيمة (151401.3) مليون دينار وثم المرتبة الثالثة الكويت بمقدار(72922.2) مليون دينار والمرتبة الأخيرة تـركيا (10051.1) مليون دينار وثم شـهدت قـيم الاسـتـيرادات هبوط طفيف للعام التالي بمقدار(817870.5) مليون دينار واحتـلت الكويت المرتـبة الأولى بمقدار(303801.7) مليون دينار وبنسـبه (37.1%) والمرتـبة الثانية السـعودية بقـيمة (265346) مليون دينار بأهمية نسـبية(32.4%) وتـلتـها الأردن بقـيمة (173184.1) مليون دينار بنسـبة(21.2%) ثم تـلتـها تـركيا بمقـدار (75538.7) مليون دينار، وفي عام (2010) سـجلت قـيمة الاسـتـيرادات مقـدار (1429068) مليون دينار وبمعدل نمو (74.45%) ، ثـم شـــهدت قـيم الاسـتـيرادات بعد (2011) تـغيرات مهمة إذ أخـذت قـيم الاسـتـيرادات تـســجل قـيم بصـورة متـذبذبة ما بين الارتـفاع والانخـفاض، فضـلا عن ذلك يلاحظ إن السـعودية تـسـتـأثر بالمرتـبة الأولى وبنسـبة (39.4%) من إجمالي الاسـتـيرادات، تليها الأردن بنسـبة (29.0%) ، ثم الكويت وبنسـبة (24.4%)، فيما احتلت تركيا ما نسبته (7.1%)، ثم شـهد عام (2012) انخـفاض بمعدل نمو السـالـب حوالي (45.2) وبقـيمة (1081786) مليون دينار واسـتـحوذت الأردن الحصـة الأعلى إذ بلغت (336287.2) مليون دينار وبنسـبة(31.1%) ونالت السـعودية المرتـبة الثانية بمقدار (314278.7) مليون دينار وبنسـبة (29.1%) وتـلتـها الكويت وبمقـدار (26787708.7) مليون دينار وبنسـبة (24.8%) والمرتـبة الأخـيرة كانت من حصـة تـركيا إذ بلغت (163342.2) مليون دينار وبنسـبة (15.1%) ، أما عام (2013) فكانت السـعودية والكويت متـقـاربة إذ بلغت نسـبة كل منهم (39.8%) و(36.6%) على التـوالي بمعدل نمو سـالـب (9.2-)، إما في عام (2014) فكانت الأردن أيضـا تستحوذ المرتـبة الأولى بنسـبة (54.5%) والكويت المرتـبة الثانية بنسـبة(27.8%) وتـلتـها تـركيا والسـعودية بنسـبة (14.4)و(3.6)%

على التوالي وأيضا بمعدل نمو سالب (1.2-) وذلك بسبب؛ سيطرة التنظيمات الارهابية (داعش) على بعض المنافذ الحدودية ، في عام (2015) حدث انخفاض واضح لنسب الأردن إذ بلغت (3.8%)، ولكن شهد ارتفاع بقيمه الاستيرادات من تركيا بمقدار (9941335) وبنسبة (90.5%) وقد يكون سببه الانتهاء من الحرب ضد الإرهاب مما تتطلب عمليات تمويل لسد المتطلبات الأساسية، استمر ارتفاع الاستيرادات من تركيا عام (2016) وقد بلغت (138349.2)مليون دينار، تلتها الأردن بمقدار(7654138.7) وبنسبة (42.5%) والسعودية والكويت بقيمة (273941.31) (137846.17) مليون دينار على التوالي، وأما عام (2017) حدث انخفاض سلبي بمعدل النمو حوالي (62.8-) ،إذ استمر تدفق حجم استيرادات تركيا بالمرتبة الأولى لعام (2017) و(2018) بنسبة (63.8) و(67.7)على توالي، إما في عام (2019) كان معدل النمو سالباً ؛ بسبب انتشار جائحة كورونا في اغلب دول العالم وأغلقت الدول منافذها الحدودية، ما أدى إلى انخفاض حجم الاستيرادات، استمرار تأزم الوضع الاقتصادي عام (2020) والذي زاد ذلك قرار وزاره المالية العراقية بتخفيض قيمه الدينار العراقي نظير دولار الأمريكي ما أدى إلى انخفاض الطلب على السلع المستوردة بسبب ارتفاع أسعارها.

المطلب الثاني الاستيرادات والصادرات مع دول الاعضاء في المنظمة (WTO):

تُعد الصادرات السلعية (المنظورة) المحور الرئيس لرسم السياسة الاقتصادية، وكذلك أهم مصادر الإيرادات الخارجية التي تخفف الضغط على ميزان المدفوعات من خلال الميزان التجاري، والتي تهدف إلى استراتيجية نمو الصادرات لأي بلد ؛ لتزويد المستهلكين من السلع والخدمات من خلال السياسة الاقتصادية والتوجيه الحكومي نحو تحفيز القدرة على إنتاج السلع والخدمات والتي تعمل على منافسة السوق العالمية، تعد دراسة تطور الصادرات الوطنية ذات أهمية خاصة في رصد وتقييم قطاع التجارة الخارجية، حيث أن تحليل بياناتها يتيح لنا معرفة درجة النمو الاقتصادي ذلك الذي شدد له عديد من الاقتصاديين على ضرورة الحفاظ على تحفيز الصادرات، من خلال رفع معدل تكوين رأس المال في بلد معين، وهذا يحفز القدرة الإنتاجية وكذلك وجود علاقة طردية متينة بين النمو الاقتصادي والصادرات (جبيل، 2018: 301) ويوضح الجدول صادرات العراقية السلعية (غير النفطية مع الدول الاعضاء في منضمة التجارة العالمية لدول الجوار (مليون دينار)

جدول (2) قيم الصادرات العراقية مع دول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية (مليون دينار)

سنة	السعودية		الأردن		الكويت		تركيا		مجموع القيم	معدل النمو
	قيمة الصادرات	أهمية النسبية%	قيمة الصادرات	أهمية النسبية%	قيمة الصادرات	أهمية النسبية%	قيمة الصادرات	أهمية النسبية%		
003	0	·	10.12	88.384	0	0	1.33	11.616	11.45	-
004	1.8	15.789	1.6	14.035	1.3	11.404	6.7	58.772	11.4	-0.4
005	1.11	2.079	46.8	87.673	1.9	3.559	3.57	6.688	53.38	368.2
006	0	0.000	13.8	79.815	1.49	8.618	2	11.567	17.29	-67.6
007	490.5	0.794	60940.8	98.640	0	0	349.9	0.566	61781.2	3572.2
008	274.64	0.478	54348.7	94.522	1609.54	2.799	1265.6	2.201	57498.48	-6.9
009	14.7	0.037	27753.9	70.764	0	0	11452	29.199	39220.6	-31.8
010	0	·	55730.5	56.422	0	0	43044.5	43.578	98775	151.8
011	0	·	60334.1	53.131	0	0	53223.7	46.869	113557.8	15.0
012	21687.4	11.154	99460.6	51.152	0	0	73293.4	37.694	194441.4	71.2
013	285.6	0.247	100288.4	86.656	0	0	15158	13.098	115732	-40.5
014	0	0	15899.3	43.438	0	0	20702.9	56.562	36602.2	-68.4
015	0	0	6594.9	100.000	0	0	0	·	6594.9	-82.0
016	0	0	151.2	94.241	0	0	9.24	5.759	160.44	-97.6
017	0	0	2819.4071	100.000	0	0	0	0	2819.407	16.6
018	0	0	3992.5176	87.535	0	0	569	12.465	4561.06	61.8
019	0	0	4288.14	77.803	455.07	8.257	768.3	13.940	5511.51	20.8
020	0	0	5179	72.799	0	·	1935.1704	27.201	7114.422	29.1
المعد	22755.75	1.699	497854	75.389	2069.3	1.924	221784.9	20.988	744463.9	3911.6

المصدر: استخرجت القيم من قبل الباحثين بالاعتماد على وزارة التخطيط، جهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية للسنوات (2003-2020)، العراق، إحصاءات البنك المركزي العراق لسنة 2004، (معدل النمو =السنة لاحقة-السنة السابقة/السنة السابقة) ×100.

شكل (2) الاهمية النسبية للصادرات العراقية للدول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية

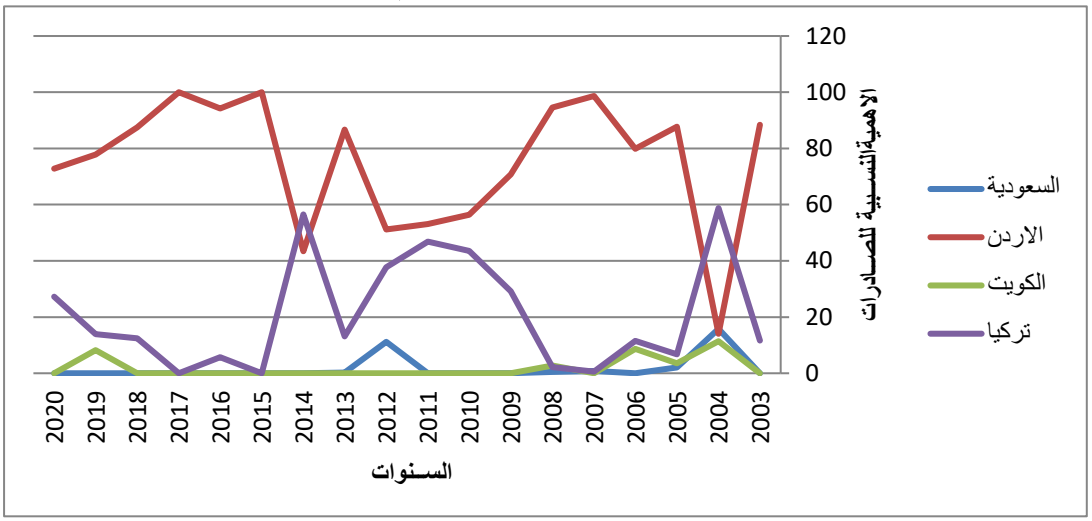

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على جدول (2)

يعد العراق من الدول المعتمدة على (النفط الخام) في اغلب صادراته في التجارة الخارجية، ويمثل الجزء الكبير في الناتج المحلي الإجمالي، وان تجارة الصادرات السلعية (غير النفطية) سجلت اختلالاً في قيمها ومعدلات نموها طوال المدة الزمنية للبحث، فضلاً عن إن منظمة التجارة العالمية (WTO) لا تغطي (النفط الخام) بقوانينها، وإنما تهتم في باقي التجارة العالمية (المنظورة وغير المنظورة).

من خلال تحليل بيانات الجدول (2) يتضح ان قيم الصادرات للدول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية (المملكة العربية السعودية، الأردن، الكويت، تركيا)، قد سجلت قيمة الصادرات العراقية حوالي (11.45) مليون دينار لعام (2003)، واستأثرت الأردن بأعلى قيمة إذ بلغت(10.12) مليون دينار وبأهمية نسبية (88.4%)، تليها تركيا بمقدار(1.3) مليون دينار وبنسبة (11.6%)، ثم تراجعت عام (2004) إذ بلغت قيم الصادرات العراقية (11.4) مليون دينار، ويلاحظ هناك تذبذب في قيم الصادرات للمدة (2005-2011)، فقد سجلت الأردن أيضا أعلى قيمة عام (2012) وهي (99460.6) مليون دينار وبنسبة (51.2)، تلتها قيمة الصادرات إلى تركيا بمقدار(73293.4) مليون دينار وبأهمية نسبية بلغت (37.69)، وكذلك بلغت قيمة الصادرات الى السعودية (21687.4) مليون دينار وبنسبة (11.2) وبمعدل نمو حوالي(71.2 %)،ثم حدث تراجع في قيم الصادرات إذ انخفضت إلى (115732) مليون عام (2013)، استمر الانخفاض في قيم الصادرات العراقية ليصل عام (2014) الى حوالي (36602.2) مليون دينار، ولم يتوقف انخفاض الصادرات العراقية، ففي عام (2015) بلغت الصادرات العراقية ما مقداره(6594.9) مليون دينار؛ بسبب تأزم وسوء الأوضاع الاقتصادية للبلد ضد العمليات الحربية ضد تنظيم (داعش الارهابي)، والتي انعكست على الناتج المحلي الإجمالي، إذ لم يشهد العراق تحسن في مشهده السياسي والاقتصادي لتصل قيمة الصادرات للعام (2016) الى (160.44) مليون دينار، وبلغت قيمة الصادرات للأردن ما يقارب(151.2) مليون دينار تليها تركيا أذ بلغت قيمة الصادرات حوالي(9.24) مليون دينار، وتحسنت قيمة الصادرات في الاعوام (2017) و(2018) نوعا ما، إذ بلغت الصادرات(2819.4) و(4561.06) مليون دينار على التوالي، احتلت الاردن الصدارة لعامي (2017) و(2018) بمقدار(2819.4) و (3992.5) مليون دينار على التوالي، وثم تلتها تركيا بمقدار(569) مليون دينار وبنسبة (12.5%) لعام من صادرات(2018)، ثم تراجعت قيم الصادرات لعام (2019) بمقدار(5511.51) مليون دينار وذلك؛ بسبب أزمة جائحة كورونا والذي

انعكس على الاقتصاد العالمي والعراق ليس بمعزل عن ذلك، وقد استأثرت الصادرات إلى الأردن الأعلى بمقدار(4288.2) مليون دينار وبنسبة (77.8%)، تليها تركيا بقيمة (768.3) مليون دينار وبنسبة (13.9%) ثم الكويت بمقدار(455.07) مليون دينار وبنسبة (8.3%)، زاد حجم الصادرات عام (2020) بزيادة طفيفة بلغت (7114.4) مليون دينار؛ ويعود ذلك إلى تحسن الوضع الاقتصادي بعد زيادة الوعي الصحي وانحسار جائحة كورونا، وكانت الصادرات إلى الأردن وتركيا بمقدار(5179) و(1939) وبنسبة (72.8%) و(27.2%) على التوالي.

المبحث الثالث: تحليل العلاقات التجارية مع دول غير الاعضاء في (WTO)

المطلب الاول استيرادات العراق مع الدول غير الاعضاء في (WTO):

تعد زيادة التدفقات (السلع المنظورة) نتيجة تفعيل حجم التبادل بعد (2003) مع الدول غير الاعضاء (سوريا وإيران)؛ وذلك بسبب تغير النظام السياسي والانفتاح الاقتصادي للعراق مع اغلب دول العالم، والجدول (3) يبين لنا تحليل قيم الاستيرادات للعراق مع دول المشار إليها آنفا، وكالآتي:

جدول (3) قيم الاستيرادات العراقية مع الدول غير الاعضاء في منظمة التجارة العالمية (مليون دينار)

السنة	إيران		سوريا		مجموع القيم	معدل النمو
	قيمة الاستيرادات	أهمية النسبية%	قيمة الاستيرادات	أهمية النسبية%		
2003	12.5	85.6	2.1	14.4	14.6	0
2004	1324.8	85.0	234.1	15.0	1558.9	10577.4
2005	177442.2	42.8	237384.4	57.2	414826.6	26510.2
2006	508191.6	26.6	1402010.4	73.4	1910202	360.5
2007	2849.7	13.7	17896.5	86.3	20746.2	-98.9
2008	3262.1	3.7	85198	96.3	88460.1	326.4
2009	31868	14.2	193165	85.8	225033	154.4
2010	612350.3	14.4	3654408.5	85.6	4266759	1796.1
2011	1150403.5	60.9	738376.9	39.1	1888780	-55.7
2012	600086.2	64.6	328728	35.4	928814.2	-50.8
2013	861808.9	76.5	264399.6	23.5	1126209	21.3
2014	7001430.6	96.1	282939.4	3.9	7284370	546.8
2015	2554668.5	99.7	6518.9	0.3	2561187	-64.8
2016	2228039.3	89.3	267662.5	10.7	2495702	-2.6
2017	10368476	99.8	24849.776	0.2	10393325	316.4
2018	48163439	99.9	26823.533	0.1	48190262	363.7
2019	3075853.4	97.4	81392.753	2.6	3157246	-93.4
2020	1526217.1	99.8	3064.062	0.2	1529281	-51.6
المعدل	78867723	65.0	7615054	35.0	86482778	2385.6

المصدر: استخرجت القيم من قبل الباحثين بالاعتماد على: وزارة التخطيط، جهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية للسنوات (2003-2020)، العراق، وإحصاءات البنك المركزي العراق لسنة 2004، معدل النمو = (السنة المقارنة-السنة الأساس/سنة الأساس) ×100

شكل (3) الاهمية النسبية للاستيرادات العراقية للدول غير الاعضاء في منظمة التجارة العالمية

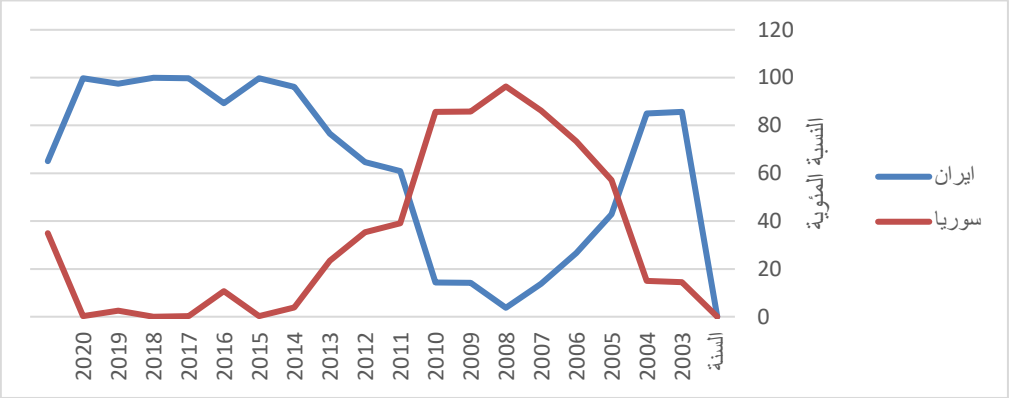

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على جدول (3)

نلاحظ من خلال الجدول (3) إن حجم الاستيرادات المتدفقة من دولة إيران وسوريا إلى العراق في حالة تصاعدية، إذ بلغت قيم الاستيرادات من إيران (12.5) مليون دينار وبأهمية نسبية (85.6 %) وتلتها سوريا بمقدار(2.1) مليون دينار وبنسبة (14.4%) ،إما في عام (2005) شهد زيادة في معدل نمو حوالي (26510.21) عن الاستيرادات نتيجة تحسن العلاقات التجارية بين العراق وهاتين الدولتين بعد انقطاع تلك العلاقات والتي استمرت سنين طويلة؛ وذلك بسبب تغير نظام السابق ، أما عام (2007) احتلت سوريا المرتبة الأولى بمقدار (17896.5) مليون دينار وبنسبة (86.3%) وتلتها إيران بقيمة (2849.7) مليون دينار وبنسبة (13.7%) وبمعدل نمو سالب حوالي (98.9-%) لنفس العام، ثم شهد معدل نمو ارتفاع بشكل تدريجي لعامي (2009) و(2010) حوالي(154% و(1796.1%) على التوالي ؛ بسبب تعزيز العلاقات التجارية فضلا عن زيادة الطلب المحلي على بضائع الإيرانية والسورية ، أما عام (2011) استأثرت إيران بالمرتبة الأولى بقيمة (1150403.5) مليون دينار وتلتها سوريا بمقدار (738376.9) مليون دينار وبنسبة(60.9%)و(39.1%) على التوالي، شهد ارتفاع ملحوظ للاستيرادات الإيرانية بشكل تدريجي لعامي(2013) و(2014) حيث بلغ معدل النمو(21.3%) و(546.8%) على التوالي، وفي العام (2015) انخفض معدل النمو (64.8-%)، إذ استحوذت ايران على الاستيرادات بقيمة (2554668.5) مليون دينار وبنسبة (99.7%) وتلتها سوريا بقيمة (6518.9) مليون دينار، وفي عامي (2017) و(2018) ارتفاع الطلب على الاستيرادات نتيجة الاستقرار الأمني، حيث كان معدل النمو (316.4%) و(363.7%) على التوالي، لكن في العام (2019) شهد انخفاضاً بمعدل نمو سالب حوالي (93.4-%)؛وذلك بسبب انتشار جائحة كورونا واحكام الدول على منافذ الحدودية من إجراءات وقائية، حيث احتلت إيران المرتبة الأولى بمقدار (3075853.4) مليون دينار وبنسبة (97.4%) ثم احتلت سوريا المرتبة التي تليها بقيمة (81392.753) مليون دينار وبنسبة (2.6%)، يعود تراجع الاستيرادات السورية ؛بسبب تأزم الوضع الأمني في بلدهم على مدار الاعوام السابقة، أما في عام (2020) شهد انخفاض أيضا بمعدل النمو سالب حوالي (51.6%)؛ وذلك بسبب انعكاس جائحة كورونا على الاقتصاد وتخفيض سعر صرف العملة الوطنية أمام الدولار.

نستنتج من خلال المؤشرات الاقتصادية التي تم ذكرها آنفا، أنَّ الاقتصاد العراقي منكشف اقتصاديا على بلدان الاعضاء وغير الاعضاء في منظمة (WTO) ضمن حدود دول الجوار، والتي أخذت تتنافس في تصدير سلعها إلى الأسواق المحلية العراقية، ومما لاشك فيه أنَّ ضعف جهاز الإنتاجي المحلي في وفاء الطلب على السلع والخدمات الوطنية، وظهر من البيانات إن قيم الاستيرادات تتذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً في

بعض السنوات، وهذا مرتبط بالأساس بسوق النفط العالمية وتذبذب الأسعار؛ كون الاقتصاد العراقي ذو اقتصاد آحادي ، ويعتمد على الصادرات النفطية للحصول على عوائده المالية، ومن ثم تغطية احتياجات السوق المحلية بالسلع (المنظورة وغير المنظورة).

المطلب الثاني: صادرات العراق مع الدول غير الاعضاء (WTO):

تُعد العلاقات التجارية بين العراق ودول غير الاعضاء (سوريا وإيران) تربطهم علاقات اقتصادية واسعة واتفاقيات تجارية، خصوصا بعد (2003) وتحسن العلاقات السياسية والاقتصادية مع إيران وسوريا، ومن خلال جدول (4) سوف يتم تحليل قيم الصادرات العراقية مع دول الجوار للدول غير الاعضاء في منظمة التجارة العالمي.

جدول (4) قيم الصادرات العراقية مع الدول غير الاعضاء في منظمة التجارة العالمية

السنة	إيران		سوريا		مجموع القيم	معدل النمو الكلي
	قيمة الصادرات	النسبة %	قيمة الصادرات	النسبة %		
2003	1.8	9.9	16.4	90.1	18.2	0.0
2004	2.6	26.8	7.11	73.2	9.71	-46.6
2005	1.86	1.5	122.9	98.5	124.76	1184.8
2006	1.42	6.5	20.5	93.5	21.92	-82.4
2007	38.8	0.1	68011.9	99.9	68050.7	310350.3
2008	467.6	0.3	136823.4	99.7	137291	101.7
2009	13171.3	11.3	103197	88.7	116368.3	-15.2
2010	7.4	0.0	115033.8	100.0	115041.2	-1.14
2011	704.7	0.6	124784.4	99.4	125489.1	9.08
2012	14.3	0.0	113804.7	100.0	113819	-9.29
2013	26246.9	30.3	60518	69.7	86764.9	-23.7
2014	206	0.5	39498.1	99.5	39704.1	-54.2
2015	192.5	7.3	2438.7	92.7	2631.2	-93.3
2016	400.2	100.0	0	0.0	400.2	-84.7
2017	848.3	100.0	0	0.0	848.3	111.9
2018	26.59	3.1	821.49	96.9	848.09	-0.02
2019	12146.43	61.2	7699.052	38.8	19845.48	2240.02
2020	18361.97	66.4	9287.565	33.6	27649.53	39.3
المعدل	72840.67	8.5	782085	91.5	854925.7	

المصدر: استخرجت القيم من قبل الباحثين بالاعتماد على: وزارة التخطيط، جهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية للسنوات (2003-2020)، العراق، وإحصاءات البنك المركزي العراق لعام 2004.

شكل (4) الاهمية النسبية للصادرات العراقية للدول غير الاعضاء في منظمة التجارة العالمية

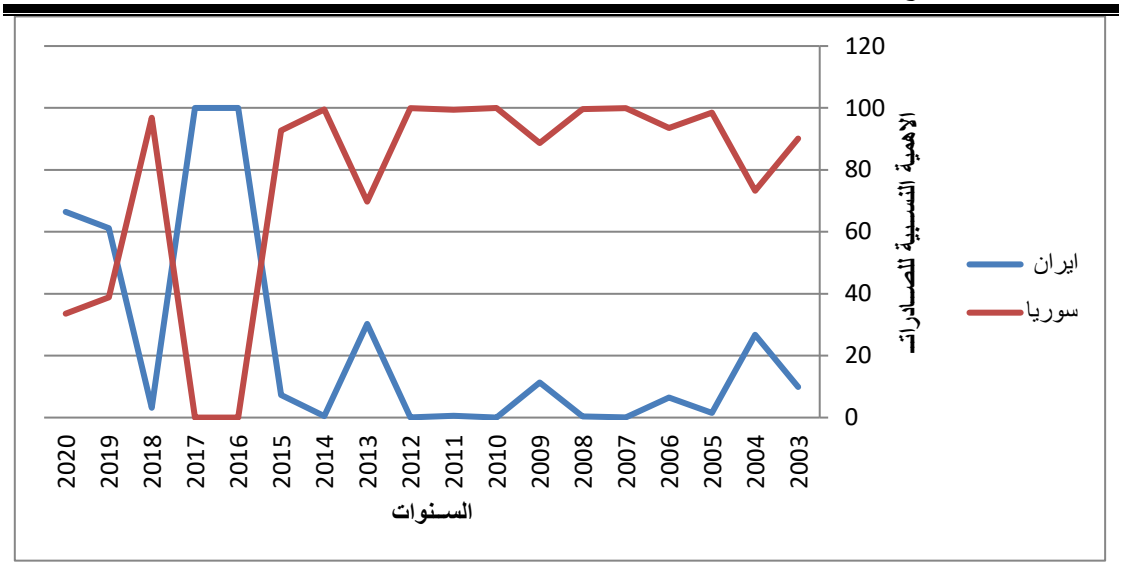

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على جدول (4)

بلغت الصادرات العراقية لدولة سوريا عام(2003) ما مقداره(16.4)مليون دينار وبنسبة (90.1%) إما إيران كان حجم الصادرات اقل حوالي (1.8) مليون دينار وبنسبة(9.9%)، ثم شهد ارتفاع تدريجي طفيف في الصادرات لإيران عام (2004) بمقدار(2.6) مليون دينار، تلتها سوريا حوالي (7.11) وبمعدل نمو سالب لهذا العام(46.6-%)، ثم شهد ارتفاع في قيم الصادرات لعامي (2007) و(2008) ، إذ استحوذت الحصة الأعلى لسوريا بمقدار(68011.9) و(136823.4) مليون دينار على توالي ثم تلتها إيران بمقدار (38.8) و(467.6) مليون دينار للعامين نفسها، واستحوذت سوريا بأهمية نسبية بزياده طفيفة حوالي(0.1)، واستمر الارتفاع تدريجا لسوريا عامي (2010) و(2011) وبمقدار (115033.8) و (124784.4) مليون دينار لعامين متتالين، ثم تذبذب في الصادرات لكلا الدولتين بين ارتفاع وانخفاض، حيث كانت حصة سوريا من الصادرات العراقية لعام (2014) بمقدار (39498.1) وبأهمية نسبية حوالي (99.5)، إما إيران فقد بلغت قيمتها (206) وحصلت المرتبة الثانية لنفس السنة، ولكن عام (2019) حصلت ايران على المرتبة الأولى بمقدار(12146.43) وبأهمية نسبية بلغت(61.2%)، تلتها سوريا بمقدار(7699.05) مليون دينار وبأهمية نسبية (38.8%)، واستمر بزيادة الصادرات للدول غير الاعضاء بالرغم من انتشار جائحة كورونا ومحافظة اغلب الدول على حدودها، ولكن استمر تدفق السلع الضرورية وغيرها من مواد الأولية مثل (التمور والجلود واللحوم، مصارين، وغيرها)، وحسب حاجة الدول من تلك السلع.

الاستنتاجات:

بناء على النتائج التي تم التوصل اليها من خلال تحليل متغيرات الدراسة، يمكن ادراج اهم الاستنتاجات وعلى النحو الاتي:

1. ان المتغيرات الاقتصادية والسياسية التي واجهت الاقتصاد العراقي انعكست سلباً على واقع الاقتصاد العراقي وبشكل خاص القطاع التجاري.
2. ان هناك منافسة بين الدول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية من حيث تصدير سلعها الى العراق اذ يمثل العراق سوقا جيدة لمنتجاتها.
3. ان انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية سيكون بصالح تعزيز حجم التبادل التجاري باعتبار ان اغلب تجارة العراق الخارجية مع الدول الاعضاء .

4. فيما يخص النتائج دراسة الاستيرادات من دول الجوار الاعضاء في منظمة التجارة العالمية، تبين ان هنالك تأثير للاستيرادات من تركيا والمملكة العربية السعودية على الناتج المحلي الإجمالي بسبب جودة المنتجات التركية والسعودية وانخفاض اسعاره مقارنة بالمنتجات المحلية.
5. فيما يخص دراسة الاستيرادات من دول الجوار غير الاعضاء في منظمة التجارة العالمية تبين ان هنالك تأثير للاستيرادات من إيران على الناتج المحلي الإجمالي بسبب الأسعار المخفضة واستخدام سياسة الإغراق في السوق المحلية.
6. فيما يخص النتائج التي تم التوصل اليها من خلال الصادرات إلى دول الجوار الاعضاء في منظمة التجارة العالمية تبين ان ليس لها تأثير على الناتج المحلي الإجمالي بسبب ضعف البنية التحتية ومحدودية المنتجات المحلية التي يصدرها البلد.
7. فيما يخص النتائج التي تم التوصل اليها من خلال الصادرات إلى دول الجوار غير الاعضاء في منظمة التجارة العالمية اذ تبين ان ليس لها تأثير على الناتج المحلي الاجمالي بسبب ضعف البنية التحتية ومحدودية المنتجات المحلية التي يصدرها البلد.

التوصيات:

من خلال ما تقدم من استنتاجات تم كتابة التوصيات الآتية:

1. العمل على رفع المعرفة بمنظمة التجارة العالمية والامكانيات التي توفرها للدول الاعضاء وكذلك التثقيف بالتحديات والمخاطر التي تواجهها الدولة. ان انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية سيكون بصالح تعزيز حجم التبادل التجاري باعتبار ان اغلب تجارة العراق الخارجية مع الدول الاعضاء.
2. العمل على تطوير البيئة الاقتصادية مع زيادة القدرة التنافسية ليتم الاستفادة بأكبر قدر من مميزات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.
3. العمل على تحقيق أكبر استفادة من الفرص التجارية التي تمنحها المنظمة للعراق في حالة الانضمام من خلال التجمعات والعلاقات الاقتصادية وبالأخص مع الدول الإسلامية والعربية.
4. الاهتمام بواقع الانضمام الى منظمة التجارة العالمية من خلال إعداد مزيد من البحوث والدراسات التجارية والاقتصادية لتوضيح نقاط الضعف والقوة.
5. استمرار تعظيم النمو في الصادرات غير النفطية من أجل عمل تنويع في مصادر ايرادات الدولة العراقية من اجل مواجهة اي انخفاض لأسعار النفط مستقبلاً.
6. التقليل من الاستيرادات وخاصة السلع غير الاساسية والتعويض عنها بالمنتج المحلي قدر الامكان.
7. زيادة الإنتاج المحلي للمواد والسلع من اجل إحداث التوازن بشكل عام بين العرض والطلب على السلع والخدمات.

المصادر :

- جبيل، جبار عبد،2018، تحليل تجارة العراق الخارجية (غير النفطية) مع دول الجوار للمدة 2003- 2015، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العدد 37.
- الحاج، بن احمد، 2018، قانون التجارة الدولية، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن.
- حامد، محمود، 2017،العلاقات النقدية الاولية ، ط 1،حميثراللنشر والترجمة ، القاهرة.
- الحديدي، طلعت حياد لجي، 2012، مبادئ القانونية الدولي العام في ظل المتغيرات الدولية (العولمة)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.
- دمشقية ، نهاد خليل ، د.ت، الدليل الشامل لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، وزارة الاقتصاد والتجارة السورية ، سوريا.
- الزبون، عطا الله علي ،التجارة الخارجية ، ط 1،دار البازوي العلمية للنشر والتوزيع ، عمان.

- السعيدي، سعد عبد علوان،2009، العراق في مواجهة متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة، مجلة العلوم السياسية كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، المجلد 20، العدد (38 /39.
- عبد الحميد، عبد المطلب ،2010، الجات ومنظمة التجارة العالمية من أورغواي لسياتل وحتى الدوحة، ط1، دار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية.
- عبد الله بن عمر باحسين بافيل، 2007، منظمة التجارة العالمية، مركز الانتاج الاعلامي بجامعة عبد العزيز.
- المرزوقي ، عمر بن فيحان ، 2006 ، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الاسلامي .
- محمدي، عادل،2003، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
- موقع الالكتروني(http://www.marefa.org 2/12/2021).